التبعية لمصادر القروض الخارجية وأثرها على التنمية في موريتانيا (دراسة تقييميه لبرامج محاربة الفقر 2001 – 2010)

محمد محمود ولد محمد*

Résumé :

Dans cet article, nous avons essayé d'étudier le processus de développement en Mauritanie qui est financé essentiellement par des crédits externes. Notre étude se concentrera essentiellement sur l'évaluation de la dernière étape de ce processus, consistant en l'application du cadre stratégique de la lutte contre la pauvreté, durant la période 2001-2010. Cette étude nous a permis d'aboutir à la conclusion que cette expérience, parallèlement à l'absence de réalisations significatives pour le développement, a occasionné une accumulation des dettes extérieures et une pérennité de la dépendance financière à l'étranger. Constat que corrobore l'évolution des différents indicateurs y compris ceux de la dette extérieure significative de la situation de dépendance financière durant ladite période.

* أستاذ مساعد بجامعة نواكشوط (موريتانيا)، وباحث في الدكتوراه، جامعة الجزائر 3.

ملخص

لقد حاولنا في هذا المقال دراسة تجربة موريتانيا التنموية التي اعتمدت في جميع مراحلها على التمويل بالديون الخارجية، وذلك من خلال محاولة تقييم المرحلة الأخيرة من هذه التجربة وهي تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر خلال الفترة (2001-2010)، وقد مكنتنا هذه الدراسة من استنتاج أن هذه التجربة لم تسفر عن تحقيق انجازات تنموية ملموسة، بل أدت فقط إلى تراكم الديون واستمرا ر التبعة المالية للخارج، وحسب ما يظهره تطور المؤشرات المختلفة بما فيها مؤشرات المديونية ذات الدلالة على وضعية التبعية المالية خلال فترة الدراسة.

مقدمة

تعني التبعية الاقتصادية، كمفهوم عام، تلك العلاقة غير المتكافئة القائمة على الاستغلال والتي بموجبها تتحكم العوامل الاقتصادية في الدول المتقدمة في مسار التطور الاقتصادي في البلدان التابعة، ولهذه العلاقة أبعاد متعددة (تجارية، تكنولوجية، غذائية، مالية). والجانب المالي هو الذي يهمنا في هذا البحث، حيث يقصد بالتبعية المالية (في أدبيات موضوع التبعية): سيطرة رأس المال الأجنبي على مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، وبشكل يحد من إمكانية تحقيق أهداف السياسة التنموية للبلد التابع، فضلا عن ارتباط البلد التابع بإحدى الدول المتقدمة في شؤون العملات الأجنبية وتحديد سعر

صرف العملة المحلية[1]، لكن أصبحت التبعية المالية في ظل الاستقلال السياسي للدول النامية تعتمد بشكل رئيسي على الديون الخارجية[2] وخاصة حين تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير مرحب بها أو غير راغبة في القدوم أصلا.

ونظرا لما تركته أزمة الديون الخارجية، التي بدأت سنة 1982، على الدول المدينة من آثار (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، فقد ظهرت الحاجة إلى استخدام بعض المؤشرات التي تقيس أعباء الديون الخارجية وآثارها، حيث يمكن الاستعانة بمؤشرين يعتبران من أكثر المؤشرات استخداما في مجال قياس أعباء الديون الخارجية، وهما نسبة إجمالي الدين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام ونسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات، كما يمكن استخدام هذين المؤشرين لقياس موقع بلد معين على سلم التبعية المالية في ضوء العتبات المحدد لدخول منطقة التبعية وفق هذين المؤشرين (30%، 25% على التوالي)، مع ضرورة الاعتراف بنسبية التبعية عموما

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم27)، بيروت،1995، ص 28.

[2] يعرف صندوق النقد الدولي الدين الخارجي بأنه "المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد معين لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي مع أو بدون الفوائد في فترة أو فترات مستقبلية، ويشمل متأخرات أصل الدين والفوائد" (دليل إحصاءات الدين الخارجي، الترجمة العربية، 2003).

وصعوبة قياسها، بل تعذره كميا في حالات كثيرة.[3] ورغم ذالك سنحاول تطبيق هذين المؤشرين على وضعية موريتانيا لاحقا، مع استخدام مؤشر آخر هو نسبة تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية، والذي تقدر عتبة دخول منطقة التبعية المالية عليه بنحو25 %.

وتكمن أهمية دراسة التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية في كون التبعية تعتبر من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر. وهو وضع نجد أنه ينطبق إلى حد كبير على تجربة التنمية في موريتانيا في مراحلها المختلفة.

والبحث الذي نحن بصدده تتلخص إشكاليته الرئيسية في السؤال التالي: **هل ساهم تمويل برامج التنمية في موريتانيا بالديون الخارجية (الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كنموذج) في تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد التنموي وتخفيض الفقر، وكيف تطورت تبعية البلد المالية للخارج في ظله، وما هي المؤشرات الدالة علي كل ذالك وكيف تطورت؟**

لقد حاولنا معالجة هذه الإشكالية من خلال الاعتماد، بشكل رئيسي، على المنهج الوصفي المستند إلى تحليل المعلومات المستقاة من المراجع والبيانات الإحصائية المتوفرة، مع تقسيمنا الموضوع إلى المحورين التاليين:

- تقييم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في ضوء أهدافه ونتائجه والاستثمارات العمومية المنفذة خلاله؛

---

[3] إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت، 1989، ص: 24 – 34 .

- تطور الديون الخارجية ومؤشراتها الدالة على التبعية المالية في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

أولا – تقييم تنفيذ المحلتين الأولى والثانية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001 – 2010)

بدأت تجربة التنمية في موريتانيا بمرحلة خطط التنمية (1963 - 1984) والتي كانت تستهدف تحقيق تنمية شاملة (حسب أهدافها المسطرة)، واعتمدت بشكل شبه مطلق على التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية وبنسب تراوحت بين (80 – 90)%؛ الأمر الذي أسفر عن نمو كبير للمديونية الخارجية وتصاعد لمؤشراتها، حيث أرتفع إجمالي الدين من 27 مليون دولار سنة 1970 إلى 1338 مليون دولار سنة 1984، وقفزت خدمة الدين من4 مليون دولارالى67 مليون دولار خلال نفس الفترة، في حين وصل مؤشر نسبة الدين / الناتج إلى159,6% سنة 1984 ووصل مؤشر نسبة خدمة الدين / حصيلة الصادرات إلى 34% لنفس السنة، الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية سنة 1984، حين بدأت موريتانيا تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي استمرت خلال الفترة (1985 - 2000) و تراوحت نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالديون الخارجية خلالها بين (93 - 88) %، وهو ما نتج عنه ارتفاع آخر لحجم الدين الخارجي من 1426 سنة 1985 إلى 2648 سنة 2000، أما خدمة الديون فقد انخفضت خلال نفس الفترة من 104,1 مليون دولار إلى 83 مليون دولار مع أنها قد شهدت قفزة قياسية سنة 1993 حين

وصلت إلى 263.3 مليون دولار[4] ووصل مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام إلى217,8 % سنة 2000. وتفوق هذه النسبة كثيرا العتبة المحددة لدخول منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر وهي 30%، أما مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات فقد تراجع إلى 18,8% سنة 2000، وهو مستوى أقل من عتبة 25% التي هي بوابة الدخول إلى منطقة التبعية المالية على هذا المؤشر. وعند مقارنة تطور هذه المؤشرات خلال مرحلتي خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي يظهر أن مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج كان أعلى خلال مرحلة البرامج.[5] كما أن نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية كانت هي الأخرى أعلى في ظل برامج الإصلاح بالمقارنة مع مرحلة الخطط.

ونتيجة للمعطيات السابقة (نمو حجم الدين ومؤشراته خلال المرحلتين السابقتين)، فقد صنفت موريتانيا ضمن مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتدخل مرحلة التأهيل للاستفادة من مبادرات تخفيض الديون عن هذه المجموعة (PPTE) التي أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1996[6] وما يتطلبه ذالك من وضع برنامج لمحاربة الفقر، حيث تضمن

---

[4] Ministère des Affaires Economiques et Développement en RIM (cellule d'analyses stratégique), indicateurs de la dette, p :7.

[5] Ministère des Affaires Economique et Développement en RIM, Athalie National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat), NKTT, Février 2000, p : 21.

[6] صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي: (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية) واشنطن، 2001، ص 36.

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(الذي مثل المرحلة الثالثة من تجربة التنمية في موريتانيا) تحليلا لحالة الفقر في موريتانيا وعرضا لإستراتيجية محاربته على المدى الطويل(2001 – 2015). كما تناولت الوثيقة خطط العمل التي سيتم تنفيذها على مراحل: نفذت الأولى منها (2001 – 2004) ونفذت الثانية (2006 – 2010)، وتقييم هذه المرحلة (المكونة من مرحلتين) هو موضوعنا في هذه الفقرة.

I. تقييم المرحلة الأولي من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001- 2004)

ستقتصر دراستنا هنا على الأهداف الأساسية، وأهم النتائج التي تم تحقيقها، وقيمة الاستثمارات العمومية المنفذة فعلا خلال هذه المرحلة.

1- أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي

يتعلق الأمر بالأهداف في مجال النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر. وتتمثل الأهداف الرئيسية المرجو تحقيقها في هذا المجال عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (2001 – 2004) في ما يلي: [7]

أ- تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلي 7% بحلول عام 2004.

ب- الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 2,4% سنة 2004. وتمت مراجعة هذا الهدف لاحقا ليكون 3,7%.

ج- الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.

---

[7] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001، ص 47.

د- الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة 14,7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2004.

ه- الوصول بالاحتياطيات الخارجية الرسمية إلى(6) أشهر من الاستيراد.

و- تحقيق معدل استثمار عمومي يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

ز- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38,6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21,8%.

ويمكن وصف هذه الأهداف بأنها كانت طموحة ومن الصعب بلوغها في ظل الظروف السائدة والتحديات التي تهدد احتمالات تحقيقها مثل:[8]

- الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر على أحجام وأسعار الصادرات التي تتميز بتركز سلعي وجغرافي شديدين، فضلا عن الاعتماد الكبير على القروض الخارجية لتمويل البرنامج.
- حساسية أهداف النمو وتخفيض الفقر الريفي تجاه أي تدهور في الظروف المناخية.
- كون تنفيذ البرنامج يتطلب وجود قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة.

2- نتائج لمرحلة الأولي من الإطار الإستراتيجي :

رغم وضع نظام لمتابعة وتقييم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر واعتباره شرطا لإنجاح هذا البرامج، إلا أن تلك الجهود وغيرها لم تتمكن

[8] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، مشروع الإطار الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص21.

من مجابهة التحديات التي واجهها تنفيذ المرحلة الأولى من هذا الإطار، ولم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للإستراتيجية، حسب ما يظهره تتبع النتائج المحققة في ضوء الأهداف المرسومة وعلى النحو التالي[9]:

أ- **تطور النمو:** فعند تتبعنا تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال مرحلة الإستراتيجية على المدى (2001 – 2004) نجد أن معدل النمو قد بلغ في المتوسط 3,7% طيلة الفترة، ولكن النتائج المحققة سنتي 2003 و2004 (5,6%، 5,2%) على التوالي كانتا أقرب إلى الهدف المحدد والبالغ 7% بحلول سنة 2004، وهذا التذبذب والتدهور في معدلات النمو ما هو إلا انعكاس لتطور مكونات هذا الناتج، فقد عرف القطاع الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) تراجعا كبيرا خلال السنتين الأوليتين حيث نما بمعدل سالب بلغ (-8,2%)، ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الإنتاج الزراعي خلال هذه السنوات، ونفس الشيء حصل للقطاع الصناعي الذي بلغ معدل نموه (-1.65%) و(-5.9%) و(-1.25%) خلال 2001، و2002 و2003 على التوالي، وكان القطاع الثالث (البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات، التجارة والمطاعم والفنادق...) هو أحسن القطاعات حالا، حيث شهد نموا منتظما خلال الفترة (2001-2004) وبلغ معدل نموه في المتوسط 15,1% سنويا خلال نفس الفترة.

---

[9] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقييم المرحلة الأولي من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (تمهيد المرحلة الثانية)، 2006 – 2010، ص 22 – 27.

ب- تطور التضخم: وبالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال على امتداد الفترة (2001-2004)، حيث وصل معدل التضخم إلى 7,2% كمتوسط للفترة، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع التضخم خلال هذه الفترة إلى السياسة التوسعية على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والتي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة 76,5% خلال الفترة (2001 - 2004)، وتعكس هذه النتيجة عجز السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه، وهنا تجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم المعلن عنها لا تعكس الواقع و ذلك لعوامل عده منها ما هو سياسي (نشر بيانات مغلوطة)، ومنها ما هو فني مثل كون المعدلات حسبت على أساس الأسعار في العاصمة نواكشوط ودون أخذ الأسعار في الولايات والمدن الداخلية في الحسبان.

ج- تطور وضع الموازنة: وبخصوص عجز الموازنة: فقد وصل إلى 11,5% من الناتج كمتوسط للفترة (2001 - 2004) مع أنه كان قد وصل إلى 14,3% من الناتج سنة 2001، وتراجع مع نهاية سنة 2004 إلى 8% من الناتج بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من هذه السنة للحد من هذا العجز.

د- تطور الحساب الجاري: أما وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)، فقد شهد تدهورا كبير حيث وصل عجزه إلى مستويات قياسية خلال سنتي 2003 (293 مليون دولار) و2004 (610 مليون دولار) ووصلت نسبته إلى الناتج نحو 23,7 % طيلة الفترة.

هـ- تطور الاحتياطيات الرسمية: وبالنسبة للاحتياطات الرسمية، فقد ظل مستواها ضعيفا طيلة الفترة (دون موارد البترول)، حيث تراوحت بين 0,4 و1,4 من أشهر الاستيراد وهي حصيلة بعيدة جدا من الهدف المحدد والبالغ (6) أشهر من الاستيراد.

و- تطور معدل الاستثمار العمومي: وفيما يتعلق بمعدل الاستثمار العمومي فلم تستطع الجهود المقام بها تحقيق المعدل المرسوم والذي حددته الإستراتيجية بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك رغم الزيادات الملاحظة والمتتالية في مبالغ الاستثمار العمومي على مدى السنوات الأربع، حيث ارتفع من 34 مليار أوقية سنة 2001 وبنسبة 14,15% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 52 مليار أوقية سنة 2004 وهو ما يشكل نسبة قدرها 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

ز- تخفيض الفقر: وبخصوص معدل الفقر، فقد انخفض من 51% سنة 2000 إلى 46,7% سنة 2004 وانخفض الفقر الشديد من 34,1% سنة 2000 إلى 27,9% سنة 2004، وتقل هذه المستويات عن الأهداف المحددة (38,6% لمعدل الفقر) و(21,8% لمعدل الفقر الشديد) والتي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية 2004.

وبخصوص قيمة برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2001 - 2004)،

فقد بلغت نحو 157497 مليون أوقية[10]، وتم تمويله بالديون الخارجية بنسبة بلغت 57%.

II. تقييم المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010)

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن تقييم هذه المرحلة من حيث أهدافها ونتائجها وقيمة الاستثمارات العمومية المنفذة في ظلها.

1- أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي: حددت أهم أهداف هذه المرحلة على النحو التالي:

أ- رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الي10,7% كمتوسط سنوي طيلة الفترة.

ب- العمل على تخفيض معدل التضخم إلي حدود 5% بحلول 2010.

ج- السيطرة علي عجز الموازنة (بدون الهبات) ليكون في حدود 10 من الناتج الداخلي الخام كمعدل طيلة الفترة.

د- رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطى 3,7 من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.

[10] تجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000 - 2010) قد تراوح بين 250 و270 أوقية للدولار الواحد.

تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35% بدلا من 46% (2006) وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من45% سنة 2010 بدلا من 60% عند بداية المرحلة)[11].

2- نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي:

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن النتائج المحققة في ضوء الأهداف المحددة عند بداية المرحلة في المجالات التالية:

أ- تطور النمو: لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي بين (2006 – 2009) عند 3,3% خارج النفط وعند 3,8% بما في ذلك النفط، وهي نتائج لا تكاد تبلغ ثلث توقعات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر الذي كان يطمح إلى بلوغ نسبة النمو 10,7% خلال نفس الفترة، وخلال هذه الفترة، عانى الاقتصاد الموريتاني من آثار الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج عنها انخفاض في الطلب الخارجي وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، النفط)، بالإضافة إلى إنتاج نفطي جاء تحت مستوى التوقعات بكثير، فلم يتجاوز متوسط إنتاج قطاع النفط خلال فترة (2006 – 2008) عتبة 21102 برميل في اليوم مقابل تقديرات متوسطها 42000 برميل في اليوم وإنتاج 10740 برميل

[11] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا،حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 – 2010)، سبتمبر 2010، ص 15– 28.

فقط في اليوم سنة (2009) مقابل تقديرات أصلية تبلغ[12] 75000 برميل في اليوم، وبصفة أخص، فقد تأثرت الوضعية الاقتصادية تأثرا بالغا سنة (2009) بسبب انعكاسات ظرفية دولية تطبعها الأزمة وظروف داخلية غير مواتية على الإطلاق، حيث تراجعت نسبة النمو خارج النفط إلى (– 0,9%). وذالك بسبب ضعف أداء قطاعات الزراعة والمعادن والبناء والأشغال العامة، ولذالك جاء نمو الناتج الداخلي الخام العام سالبا (–1,1%).[13]

ب– تطور التضخم: بسبب الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة وأسعار عدد من المواد الغذائية المستوردة، بلغ المعدل السنوي للتضخم 7,3% خلال الفترة (2006 – 2008). إلا أن معدل التضخم السنوي قد انخفض إلى 2,3%. مع نهاية سنة (2009)، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات الرامية إلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وأيضا إلى الظرفية الدولية التي عرفت هبوطا لأسعار المواد الأساسية، كما يعود إلى تطبيق سياسة نقدية حذرة.[14]

ج– تطور المالية العامة: لقد بلغ عجز الميزانية خارج النفط والهبات 60,3 مليار أوقية في المتوسط خلال الفترة (2006 – 2009) أي ما يساوي نسبة 8,6% من الناتج الداخلي الخام خارج النفط. وقد اتخذ هذا العجز اتجاها

---

[12] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا،حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 – 2010)، سبتمبر 2010، ص 15– 28.

[13] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009، ص26 – 33.

[14] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2008، ص33.

منتظما، إلى حد ما، خلال الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة (2008) نتيجة لتنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية.

وبأخذ الهبات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد سجل فائضا قدره 38 مليارا في السنة في المتوسط خلال نفس الفترة. وتفسر الوضعية أساسا بمراعاة الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية المتعددة الأطراف سنة (2006) بـــ242,5 مليار أوقية أي نحو (897)[15] مليون دولار من ناحية، والعائدات النفطية من ناحية ثانية.

وقد عرفت إيرادات الدولة خارج الهبات والنفط زيادة منتظمة خلال الفترة (11.2% سنويا) مدعومة بالإيرادات الجبائية (+9.5%) وغير الجبائية (+14.1%). وقد حصلت الرسوم غير الجبائية أساسا من مداخيل اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي وأرباح المؤسسات العمومية:[16]

وفيما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغت في المتوسط 232 مليار أوقية خلال الفترة (2006 – 2009) بمتوسط ارتفاع يقارب 11%، وتتكون العوامل المؤثرة على النفقات العمومية من ثلاثة عناصر أساسية وهي: (كلفة تنفيذ برنامج التدخل الخاص التي بلغت 30 % من النفقات الجارية سنة 2008، تقلص نفقات خدمة الدين، انخفاض النفقات الجارية بنحو 10% سنة 2009 بسبب تحسن تسيير الأموال العمومية).

---

[15] BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPE MENT:REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE (DOCUMENT DE STRATEGIE PAR PAYS 2006-2007).P -6

[16] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009، ص63.

د- تطور الاحتياطيات: وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر)، فقد وصل معدلها (2,5) سنة 2009 وهي نتيجة نقل عن الهدف المحدد (3,7) مع نهاية الفترة سنة 2010 بل وتقل عن تلك المسجلة سنة 2006 والمقدرة بنحو (2,6).

هـ- تخفيف الفقر: أما النتائج المحققة على مستوى تخفيف الفقر، فقد وصل المعدل العام للفقر إلى 42 % نهاية 2008، في حين وصل المعدل في الريف إلى 55 %، وهي نتائج بعيدة من الأهداف المحددة مع نهاية المرحلة الثانية (35% للمعدل العام و45 % للمعدل في الريف).

وبخصوص قيمة برنامج الاستثمار العمومي المنفذ خلال المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010)، فقد بلغ مجموعها نحو 694823 مليون أوقية[17]، وقد تم تمويلها بالمصادر الخارجية بنسبة بلغت 63 %[18].

يتضح مما سبق (تقييم المرحلتين) أن الأهداف الاقتصادية الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر لم تتحقق على الوجه المطلوب، وحسب رأينا فإن ذلك يرجع إلى حد ما إلى المبالغة الكبيرة في الأهداف المسطرة والتي لا تتماشى وقدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للبلد، وكذلك

---

[17] وزار ة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، سبتمبر 2010، ص60 (بتصرف).

[18] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا،حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006 - 2010)، سبتمبر 2010، ص 15 - 28.

المعوقات التي واجهت التنفيذ مثل قصور الأعمال المنفذة عن تلك المبرمجة (بسبب عدم انسجام أولويات الممولين الأجانب مع أولويات البرنامج في حالات كثيرة) وتنفيذ أعمال لم تكن مبرمجة أصلا لنفس السبب، وتأثير الصدمات الخارجية والظروف المناخية المحلية، وتدني قدرات القطاع الخاص وضعف الوساطة المالية، وتخلف البنية التحتية عموما وخاصة في مجال النقل، وتدني جودة خدمات الاتصالات وارتفاع أسعارها، ونقص عرض الكهرباء وارتفاع أسعارها.

ثانيا- تطور الدين الخارجي ومؤشراته الدالة على التبعية المالية في ظل الإطار الإستراتيجي لمحارة الفقر (2000 – 2009)

سنحاول في هذه النقطة تتبع تطور إجمالي الدين العام الخارجي وخدماته ومؤشراته خلال المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وذلك من خلال:

I- تطور إجمالي الدين وخدماته في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

لقد لاحظنا خلال الفقرة السابقة أن الاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تم تمويلها بالديون الخارجية بنسب بلغت 57 % و63 % على التوالي وهو ما نتج عنه نمو الدين وتطور خدماته بشكل متصاعد، وإن شابه بعض التذبذب حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور إجمالي الدين الخارجي وخدماته خلال الفترة (2000 – 2009)

السنوات	إجمالي الدين	خدمة الدين المسددة
2000	2648	83
2001	2749	74
2002	2667	54
2003	2813	55
2004	3040	57
2005	3135	67
2006	2281	91
2007	2447	86
2008	2775	77
2009	2977	61

المصدر: وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة)، ديسمبر 2010.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1- شهد إجمالي الدين نموا متصاعدا خلال الفترة (2000 – 2005) على الرغم من تذبذبه الطفيف، ويعود سبب نمو الديون بالأساس إلى عاملين أساسيين هما:

أ- تزايد صافي السحب على القروض الجديدة الذي أرتفع من 62 مليون دولار سنة 2000 إلى 92 مليون دولار سنة 2005.

ب-تزايد متأخرات الدين التي ارتفعت من 546 مليون دولار سنة 2000 إلى 925 مليون دولار سنة 2005، وتتكون كل متأخرات الدين الموريتاني من ديون ثنائية لدول عربية في مقدمتها الكويت وليبيا والجزائر والعراق[19].

[19] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005، ص 43.

2- أما الانخفاض الملاحظ في حجم الدين سنة 2006 فيعود إلى تخفيض الديون متعددة الأطراف الذي حصلت عليه موريتانيا نهاية تلك السنة، حيث وصل مبلغ هذا التخفيض نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

3- وأما الفترة اللاحقة، فقد شهدت تصاعد حجم الدين مدفوعا بالعاملين السابقين (تزايد صافي السحب وتراكم المتأخرات)، حيث وصل صافي السحب إلى 299 مليون دولار ستة 2008 في حين وصل حجم المتأخرات إلى نحو 1200 مليون دولار سنة 2008 كذلك.

II- تطور مؤشرات الدين الخارجي الدالة على التبعية المالية في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

رأينا من خلال إشاراتنا السابقة إلى تطور حجم الدين الخارجي ومؤشراته خلال مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي السابقتين، أن موريتانيا كانت في وضعية تبعية مالية للخارج من خلال تطور مؤشرات مديونية البلد الخارجية، كما لاحظنا أن درجة هذه التبعية كانت أكبر في مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، وذلك من خلال تزايد قيم مؤشرات المديونية الدالة علي وضعية التبعية المالية، وسنحاول هنا التعرف علي تطور نفس المؤشرات خلال المرحلتين الأولي والثانية من تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربـــة الفقر (2000 – 2010) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) تطور أهم مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني خلال الفترة : (2000 – 2008)

السنوات	إجمالي الدين / الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة الدين / الصادرات %
2000	217.8	18.8
2001	207.8	17.2
2002	175.9	13.4
2003	173.7	14.2
2004	143.3	12.5
2005	119.1	9.15
2006	*94.1	*7.6
2007	*96.1	*5.6
2008	*72.6	*4.7

Source: World Bank. Global development finance vol. 2, 2007, P: 257 – 259.

(*) المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية، 2009 الجدول رقم 51.

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تميز المسار العام لتطور المؤشرات خلال هذه الفترة بالتراجع، حيث انخفض مؤشر نسبة إجمالي الدين / الناتج الداخلي الخام من 217,8% سنة 2000 إلى 72,6% سنة 2008، كما انخفض معدل خدمة الدين / حصيلة الصادرات من18,8% سنة 2000 إلى 4,7% سنة 2008، ويمكن تفسير تراجع مؤشرات الديون الخارجية في ضوء العوامل التالية:

أ- تخفيضات المديونية التي حصلت عليها موريتانيا عدة مرات خلال هذه الفترة ومن جهات دائنة متعددة كان آخرها تخفيض المديونية متعددة الإطراف سنة 2006 والذي بلغ نحو 897 مليون دولار كما سبقت الإشارة إليه.

ب- تراكم المتأخرات والتي هي كلها ديون مستحقة لدول عربية ومعظمها متأخرات فوائد، وقد بلغت هذه المتأخرات نهاية 2008 نحو 1207 مليون دولار.[20]

ج- لم يعد بإمكان الحكومة الموريتانية بموجب التزاماتها في إطار مبادرات تخفيض الديون التعاقد على قروض غير ميسرة (القروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن 35 %).

د- شهد الناتج الداخلي الخام نموا متذبذبا خلال الفترة (2000 – 2008) ولكنه زاد على 5% خلال سنوات 2003، 2004، 2005 ووصل إلى رقم استثنائي قدره 11,4% سنة 2006، قبل أن يبدأ في التراجع إلى قيمة سالبة سنة 2009، كما شهدت الصادرات نموا مرتفعا خلال الفترة (2004 – 2008) تراوح بين حد أعلى قدره 38% سنة 2004 وحد أدنى مقداره 16% سنة 2006.

2- وبخصوص دلالات المؤشرات السابقة في مجال التبعية المالية، فإن مؤشري نسبة الدين على الناتج (فوق 70% طيلة الفترة) ونسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي والتي بلغت 57 % و63 % على التوالي، تبقيان البلد في منطقة التبعية المالية، على الرغم من انخفاضهما النسبي مقارنة بالمرحلة السابقة. كما أن انخفاض خدمة الدين ونسبتها إلى حصيلة الصادرات يعود في المقام الأول إلى تراكم المتأخرات وليس إلى انخفاض أعباء الدين الخارجي بصورة فعلية.

---

[20] البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، 2008، ص51.

الخاتمة:

إن اعتماد موريتانيا على الديون الخارجية في تمويل برامجها التنموية لم يسفر عن تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تنمية البلد الاقتصادية، بدليل النتائج الهزيلة التي تحققت، مقابل التراكم الكبير للديون الخارجية، الذي أوصل البلاد إلى مرحلة الأزمة وأرغمها على الخضوع لشروط الدائنين وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقه من تزايد المديونية، الأمر الذي أدى إلى تزايد تبعية موريتانيا المالية في ظل هذه البرامج بالمقارنة مع مرحلة خطط التنمية التي سبقتها، مع ملاحظة انخفاض المؤشرات خلال مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي بالمقارنة مع مرحلة برامج الاصلاح، وذالك بسبب استفادة البلد من تخفيض الديون متعددة الأطراف سنة (2006) وتخفيضات الدين في الأطر الثنائية من ناحية، وتراكم المتأخرات من ناحية ثانية.

أما على مستوى النمو ومحاربة الفقر فإن النتائج المحققة، وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة، ضئيلة جدا و مشكوك في دقتها أصلا. وهو أمر يستدعي من القائمين على السياسة الاقتصادية في موريتانيا، تكثيف جهود محاربة الفقر لتكتسب قدرا من الفاعلية والمصداقية، مع منح عناية أكبر للسياسات الهادفة إلى إعادة توزيع الدخول لضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان، وخصوصا في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا مع أنه ليس الوحيد طبعا.

تحتم هذه الوضعية على موريتانيا، إذا ما أرادت إحداث تنمية حقيقية، أن تعمل على رفع مستوى اعتمادها على ذاتها في تـــوفير أهـــم مقومـــات تنميتها، وخصوصا الموارد المالية الضرورية لتمويلها، وهو أمر يتوقـــف على مدى الحد من التبذير على المستويين العام والخاص وخلق آليات فعالة لتشجيع الادخار المحلي وتطوير الوساطة المالية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا ــ الكتب :

1. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت، 1989.

2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة،2001.

3. إبراهيم العيسوي، مؤشرات قطرية للتنمية العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل)؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

4. إبراهيم سعد الدين، آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976.

5. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهل (بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976.

6. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ــ نماذج ــ استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.

7. أنور عبد الملك [وآخرون]،التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1983.

8. بالقاسم العباس، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، (الكويت)، 2005.

9. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاديات التنمية (نظريات ــ نماذج ــ استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.

10. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم27)، بيروت، 1995.

11. سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع دراسة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2008.

12. عرفان تقي الدين، التمويل الدولي ط1، دار مجدلاوى للنشر، عمان (الأردن)، 1999.

13. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

14. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية (الأسباب والحلول المطروحة مع صياغة لرؤية عربية)، دار المستقبل العربي (دون مكان نشر)، 1987.

15. محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير التخلف للاقتصاديات العربية (مجموعة بحوث التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

16. نبيل دحدح، أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون، صندوق النقد العربي، 2007.

17. يوسف صايغ، التنمية العصية (من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

18. محمدن ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني (ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق)، دار القافلة للطباعة والنشر، نواكشوط، 1992.

19. عمر بن فرحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد (دون مكان نشر)، 2005.

ثانيا ــ المجلات :

20. داني روديك، النمو أم إنقاص عدد الفقراء(جدل عقيم)، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.

21. مسعود أحمد، وهيو بردنكامب، مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل واستجابة المجتمع الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.

22. هالي إديسون، اختيار الروابط (ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي)؟ التمويل والتنمية، يونيو 2003.

ثالثا ــ الأطروحات :

23. رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة في جامعة الجزائر)، السنة الجامعية (2006ـــ2007).

24. سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (أطروحة دكتوراه دولة)، جامعة تونس،1997.

25. سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانية على ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة في جامعة دمشق، (1987-1988).

رابعا ــ تقارير والوثائق الرسمية :

26. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2005.

27. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، 2008.

28. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2009.

29. صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي: (دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية) واشنطن،2001.

30. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات الدين الخارجي (الترجمة العربية)، منشورات الصندوق، واشنطن، 2003.

31. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي،2010، (الملحق الإحصائي).

32. صندوق النقد العربي، إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية، 2009.

33. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005.

34. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير عن أقل البلدان نموا لسنة 2006.

35. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2007 (استعراض عام).

36. المركز الموريتاني لتحليل السياسات، تحليل عناصر النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005.

37. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، يناير 2001.

38. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، تقييم المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر (تمهيد المرحلة الثانية)، أكتوبر 2006.

39. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة مقدمة للطاولة المستديرة التي نظمتها الحكومة الموريتانية للمولين في بروكسل بتاريخ 22 ــ 23 يونيو 2010.

40. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر(2006 ــ2010)، سبتمبر 2010.

41. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (المرحلة الثالثة 2011 ــ 2015

42. وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة)، ديسمبر 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

43. Yves SIMON ET Delphine LAUTIER, Finance Internationale, ECONOMICA, 2005.
44. Banque africaine de développement : république islamique de Mauritanie (document de stratégie par pays 2006-2007).
45. Banque Centrale de Mauritanie, Rapport annuel, 2005
46. Ministère Des Affaires Economique et développement en RIM, Athalie National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat), NKTT, Février 2000.
47. Ministère Des Affaires Economiques et développement en RIM (cellule d'analyses stratégique), indicateurs de la dette.
48. World Bank. Global development finance vol. 2, 2007.
49. World Bank. Global development finance vol. 2, 2011.

50. Brahim Bouna NIANG ET Mohamed Ould Babah, Les modalité de financement de L'économie mauritanienne, Ministère Des Affaires Economiques et développement en RIM, 2oo9.